١٦٦٠٨ر
م
شـرح الرسالة القياسية لموسى البهلواني، تأليف دده أفندي، محمد (بير محمد دده) بن مصطفى -١١٤٦هـ.
كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.
٧ ق   ٢٣ س   ٢٢x١٦سم
٦٦٧٢
١
م
نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١-٧)، خطها نسخ دقيق، طبع سنة ١٢٨١هـ كما في الأزهرية.
الاعلام (ط٤) ٧:١٠٠   الازهرية ٣ : ٤١١
١- القياس الصوري أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شـرح الارضرومي على الرسالة القياسية لموسى البهلواني د- شرح دده أفندي على الرسالة القياسية.

١٢٥١
٢

٢٢/٨/٨-١٤٠٥هـ

١٦٦٠٨ر
م
الرسالة القياسية، تأليف البهلواني، موسى بن عبد الله -١١٣٣هـ كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.
ورقة واحدة   مختلفة المسطرة   ٢٢x١٦سم
٦٦٧٢
٢
م
نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ٨)، خطها نسخ دقيق، طبعت مع شرحها سنة ١٣٠٩هـ، كما في معجم المطبوعات.
معجم المؤلفين ١٣ : ٤١   الازهرية ٣ : ٤٠٣
١- القياس الصوري أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ.

١٢٥١
٢

قیاسی موسوی

قیاسی
محمد
قیاسی موسوی

[illegible]
والدین [illegible]
میر قاسم کی [illegible]
[illegible]
[illegible] اور
جمعه [illegible]
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من فضلنا بالمنطق الفصيح وانطقنا على الصواب بالفكر الصحيح ونشكرك يا من سهل لنا كل غامض عسير ويسر لنا كل ما هو علينا غير يسير بالاقيسة العقلية والبراهين القطعية ونصلي على نبيك الذي صدق باقوى الدلائل وعلى آله المتصفين المتخلقين باحرى الخصائل وبعد فيقول العبد الفقير الى ربه الغني محمد بن مصطفى الارض رومي غفر الله له ولوالديه بحرمة حبيبه الجلي لما كانت الرسالة القياسية لمولانا الفاضل المحقق الحبر المدقق موسى الكليم البهلواني الكامل العامل الرباني الشهير المستغني عن البيان جعل الله ثراه من رياض الجنان رسالة مشتملة على فوائد كثيرة ولطائف الاقيسة بل على دقائقها العسيرة على من لم يصل الى طرف استخراجها الحقيرة ومع ذلك سألني بعض الطلبة ان افيدهم ما فيها من الدقيقة وليس لها شرح يزيل غوامضها المكنونة كتبت لها شرحا مشتملا على البيان الموفور مع قلة البضاعة وكثرة الفتور وتلاطم المحن والهموم وتعاقب الاحزان والغموم ليكشف قناع فوائدها المستورة ويتم فوائدها اللطيفة وارجو من الله تعالى ان يلهمني سواء الطريق وان يجعله مقبولا عند المستعدين بالتوفيق ومنهم ان يعتذروا مني فيما هو بالاعتراز يحقق والله المعين والرفيق ومنه اتمام وكشف الدقيق قال رحمة الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم لما كان البسملة مفيدة لاظهار الصفات الكمالية الذي كان الحمد عبارة عنه في الحقيقة فلا يرد ان الرسالة غير مشتملة على الحمد ولما كان اداء الحمد عبارة واقعا على سبيل الاشارة لا الكتابة فطريق الاولى كان اداء الصلوة واقعا على سبيل التلفظ لا الاشارة والكتابة واما عدم كونها موافقة لمصنفات سائر المصنفين فوقع هضما للنفس لا قصد عدم الاقتداء بهم فتأمل اعلم خطاب عام لكل واحد ممن يصلح لان يخاطب في هذه المقام وانما صدرها به تنبيها على ان ما يذكر فيها يجب ان يعلم ان القياس وعرفوه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهذا التعريف يشمل القياس المذكور كلا والمطوي بعضا فقط والمطوي كلا لكن المراد هنا انما هو القياس الذي يستفاد ويستخرج من العبارة بناء على ما سمع منه رحمه الله تعالى من ان سبب تاليف هذه الرسالة طلب بعض تلامذته لبيان طريق استخراج القياس من العبارة وبيان

الغير

نقوية لقوله لكن المراد هنا

الغير المتعادف والفرق بينه وبين قياس المساوات ومن المعلوم ضرورة ان استخراجه منها انما يكون اذا كان مذكورا كلا او بعضا وبهذا ظهر ضعف ما قيل على قوله رحمه الله عليه اما ان يذكر كلا مقدمتيه الظاهر كلتا مقدمتيه او يطوي احدى مقدمتيه اي فقط من ان احسن ان يقال اما ان يذكر كلا مقدمتيه او يطوي كلا مقدمتيه او يطوي احدى مقدمتيه لان المراد بالقياس ما هو اعم من المذكور ولتعريفه قوله او يطوي احدى مقدمتيه اذ لا حسن فيه فضلا عن الاحسنية لما عرفت نعم يتجه عليه ان المراد بالقياس ما يعم المركب كما يعم البسائط اذ يدل عليه قوله رحمه الله عليه فيما بعد والا تركب من قياسين فالمناسب ان يزيد قوله او يذكر كلا مقدمتيه ويطوي ما عداهما او بالعكس اي او يطوي كلا مقدمتيه ويذكر ما عداهما اقول انما ترك المصنف هذين الاحتمالين واقتصر على ما ذكره تنبيها على ان كل قياس انما يتركب حقيقة من مقدمتين لا من اكثر اذ اطلاق القياس على المركب من مقدمات فوق اثنين كلام ظاهري والتحقيق ان هذا المركب ليس قياسا واحدا بل اقيسة متعددة على ما في الحاشية للفاضل العصام الدين على شرح الشمسية والى هذا اشار بقوله والا تركب من قياسين حيث لم يقل من مقدمات فان كان الاول فالامر ظاهر فيه مناقشة ظاهرة اذ انما يكون الامر ظاهرا لو كان مقدمتاه المذكورتان مشتملتين بطرفي المطلوب باسرهما اما بان يكون احديهما مشتملة للمحكوم عليه منه والاخرى مشتملة للمحكوم به منه كما اذا كان القياس اقترانيا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث واما بان يكون احديهما مشتملة لهما معا اذا كان القياس استثنائيا كقولنا اذا كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث واما اذا كانتا مشتملتين لاحديهما فقط بان يذكر احديهما في احدى المقدمتين فحسب او لم تكونا مشتملتين لشيء منهما فالامر خفي غير ظاهر فتأمل فنقول الظاهر ان القياس على كل من التقديرين مركب من قياسين اما على الاول فتركيبه من اقترانيين لكن اذا كان المذكور من المحكوم عليه وبه هو الاول تكون المقدمة المطوية المشتملة على الثاني كبرى لنتيجة القياس المذكور غالبا كما اذا كان قولنا

اي لا يكون كلا مقدمتيه

اذا كان مذكورا اه

جواب السؤال

عليه او به صح

هذا مثال القياس الخلفي النهار موجود
لو لم يكن النهار موجودا ...

ولو كانت الارض مظلمة لم يكن شمس طالعة
لكن التالي باطل فالمقدم مثله

لان العالم لا يخلو عن الحركة والسكون وكل ما لا يخلو عنهما متغير مذكورا و
قدرنا قولنا وكل متغير حادث في حدوث العالم واذا كان المذكور هو الثاني وهو
المحكوم به تكون المقدمة المطوية المشتملة على المحكوم عليه صغرى لنتيجة القياس
المذكور غالبا كما اذا كان ... لان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو كذلك فهو حادث وقدرنا
قولنا العالم متغير في المطلوب المذكور واما على التقدير الثاني فالظ انه قياس خلفي وهو
الذي تركيبه من اقتراني مركب من متصلتين مقدم صغريه نقيض المطلوب ومن
استثنائي احدى مقدمتيه وهي الشرطية نتيجة ذلك الاقتراني والاخرى رفع
تاليها اذا كان نقيض المطلوب مقدما لصغرى ذلك الاقتراني والاخرى مذكورة
او مقدرة وقياس مستقيم اذا لم يكن مقدم صغرى القياس الاول نقيض المطلوب لكن تركيبه من
اقترانيين كل منهما مركب من الشرطيات اي المتصلات اذا كان نتيجة الاقتراني الاول شرطية ومن
اقتراني واستثنائي ان كان نتيجة الاقتراني الاول حملية والامثلة غير خفية وان كان الثاني
وهو ان يطوى احدى مقدمتيه فقط فلا يخلو اما ان يكون مقدمته المذكورة مشتملة
لاحد طرفي المطلوب اي مطلقا سواء كان مشتملة مع الطرف الاخر او لا كما هو الظ او اي
فقط وهو خلاف الظ ان يقال مشتملة على احد طرفي المط وكذا الكل من نظائر لان
الاشتمال لا يستعمل باللام بل بعلى الاول يكون معنى قوله او لا ولا تكون مشتملة لشيء منهما
وعلى الثاني يكون او لا تكون مشتملة لاحد طرفي المطلوب فقط وذلك اما بان لا تكون
مشتملة لشيء منهما اصلا واما بان تكون مشتملة لهما معا فاحفظ وان كان الثاني
وهو ان لا تكون مشتملة باحد المعنيين المذكورين فالظاهر انه اي القياس ح استثنائي
مفرد والاستثنائي قياس يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وهو مركب من مقدمتين
احديهما شرطية والاخرى استثنائية الاولى انه لا حاجة الى قيد المفرد لان الاستثنائي غير
مفرد لو انتج المطلوب بسيطا وهو الظاهر ان ذلك اما بان تكون المقدمة المذكورة
شرطية مشتملة على المط او نقيضه والمطوية استثنائية او بان تكون المذكورة حملية فتجعل
هي مقدما للمقدمة الشرطية والمط تاليا لها هذا على المعنى الثاني واما على الاول

فلا

طرفي

فلا احتمال لكون المقدمة المذكورة شرطية مشتملة على المط والا اي وان لم ينتج المط
بسيطا فقياس المركب من قياسين احدهما قياس اقتراني وهو قياس لا يذكر فيه عين النتيجة
ولا نقيضها بالفعل وهو مركب من مقدمتين كل منهما حملية او شرطية او احديهما
شرطية والاخرى حملية مركب من الشرطيات مطلقا وثانيهما استثنائي مقدمة الشرطية
نتيجة ذلك القياس الاقتراني المركب من الشرطيات وذلك اما بان يكون القياس خلفيا
كما اذا كان مقدم صغرى الاقتراني نقيض المطلوب فالمقدمة المذكورة اما صغرى الاقتراني
او كبراه او المقدمة الرافعة للاستثنائي واما بان يكون مستقيما كما اذا لم يكن مقدمها
نقيضه والمذكورة اما صغرى الاقتراني او كبراه او الواضعة الاستثنائي وانما قال رحمه الله عليه الظ
اشارة الى احتمال آخر وهو ان يكون القياس ح من اقترانيين وذلك بان يكون المقدمة المذكورة
غير مشتملة على شيء من طرفي المط كبرى للاقتراني الاول والمقدمة المطوية مشتملة على المحكوم
عليه من صغرى للاقتراني الاول وصغرى للاقتراني الثاني النتيجة الحاصلة من الاول وكبرى الاقتراني
الثاني المطوية المشتملة على المحكوم به منه كما اذا قلنا العالم حادث لان كل ما لا يخلو عن
الحركة والسكون متغير وكبرى الاقتراني الاول وقدرنا في قولنا العالم لا يخلو عن الحركة والسكون
صغرى له وقولنا كل متغير حادث كبرى للاقتراني الثاني اعلم ان في قوله والا فمركب ركاكة
فالاولى ان يقال ومركب الى اه موضع قولنا لو لم ينتج المط بسيطا او يقال فالظ انه لو انتج المط
بسيطا فاستثنائي مفرد الى اخره تدبر وان كان الاول وهو ان تكون المقدمة المذكورة
مشتملة على احد طرفي المط فلا تخلو اي تلك المقدمة من ان تكون مشتملة لموضوع
المط او محموله فقط ومن ان تكون مشتملة لمقدمة او تالية الظاهر ان يزيد
قوله او لهما معا على ما عرفت من ان معنى الاول لقوله مشتملة لاحد طرفي المط ظاهر ويمكن
ان يقال تركه لظهوره لانه لا حاجة ح الى تقديره شيء سوى مقدمة استثنائية كما عرفت
او يقال اراد المعنى الثاني ثم اعلم انه رحمه الله لو اختار لفظي المحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع
والمحمول لكان اولى لانه ح يكون حال الاقتراني المركب من الشرطيات مبينا ايضا فلا يستعمل
بالمقايسة يحتاج الى ذكره قوله فيما بعد هذا حال الاقتراني اه فتامل الا انه اختار هذا الطريق

تنبيها على ان الافتقار الى المركب من الحمليات اصل وامتحانا للذكى فلنبين حال بعض المركب
من الشرطيات فى اثناء بيانه ان شاء الله تعالى فان كانت مشتملة لموضوع المط او مقدمه
فالمذكوره الظاهر فهى صغرى والكبرى مطوية الا ان الكبرى المطوية لا تخلو من ان تكون
مشتمله على محمول المط او غير مشتملة فالقياس بسيط على الاول او مركب على الثانى وفيه
ان ما ذكره ليس كذلك على الاطلاق لانه قد يكون المط موجبة والمقدمة المطوية جزئية
وموضوع المط موضوعا فى المذكورة وقد يكون المط سالبة كلية والمذكورة موجبة سالبة
وموضوع المط موضوعا فيهما فح لا يكون الترتيب كما ذكره بل يكون المطوية صغرى والمذكورة كبرى
فيحصل المط بعكس النتيجة فالاولى ان يقيد بقولنا غالبا او بما يؤدى مؤداه هنا ثم اعلم انه قد يقصد
الترتيب من شكل فلو رتب القياس منه كما ذكره لا ينتفى شئ من شرائط فرتب على عكس
ما ذكره بان يحصل المطوية صغرى والمذكورة كبرى وعكس النتيجة وان امكن التركيب كما ذكره من شكل
اخر كما اذا قصد الترتيب من الشكل الاول وكان المذكورة سالبة لكن ذلك الموضوع لا يخلو
من ان تكون موضوعا فى تلك المقدمة المذكورة التى هى الصغرى او محمولا فيها وكذلك
~~المقدم لا يخلو من ان يكون مقدما فى المقدمة المذكورة وكذا ان كان ذلك تاليا فيها وكذلك~~
~~المقدم لا يخلو من~~ اذ ذلك الموضوع موضوعا فيها اى فى تلك المقدمة المذكورة التى هى الصغرى او محمولا او تاليا فيها فان كان وكذا ان كان
ذلك المقدم مقدما فيها فيكون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى او تاليا فيها لان المفروض
ان الصغرى وهى المقدمة المذكورة لا يشتمل شيئا من طرفى المط الا موضوعه وكانه موضوعا
فيها فيكون الكبرى المطوية سواء كانت مشتملة على المحكوم به من المط او لا كبرى الشكل الاول
فقط لو كان المط سواء كان بالذات كما فى احتمال الاول او بالعرض كما فى احتمال الثانى ايجابا اى
موجبا الا انها يجب ان يكون كلية اذ كلية الكبرى شرط فى الشكل الاول وذلك لانه لما كان الحد
الاوسط محمولا فى الصغرى فلا يخلو من ان تكون موضوعا فى الكبرى المطوية فيكون
الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون ~~موجبة والشكل الثانى تكون~~ من الثانى فعلى تقدير كون المط موجبا
سقط الاحتمال الثانى لان كل واحدة من المقدمتين يجب ان تكون موجبة والشكل الثانى
تكون اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب شرطا فيه لا ينتج الايجاب فثبت ان الكبرى

المطوية

المطوية ح انما هى كبرى الاول الا انها اما كبرى الضرب الاول منه موجبة كلية
ان كان المقدمة المذكورة وهى الصغرى موجبة كلية واما كبرى ثالثه موجبة كلية
ان كانت المذكورة موجبة جزئية وان كان ذلك المط سلبا اى سالبا فيحتمل ان يكون
الكبرى المطوية سواء كانت مشتملة على المحكوم به من المط او لا الا انها يجب ان تكون كلية
ايضا اذ كلية الكبرى شرط فى الثانى ايضا كبرى الشكلين اى الاول والثانى لانه اما ان يكون
الحد الاوسط الذى كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فيكون الترتيب من الشكل الاول
او محمولا فيها ايضا فيكون من الثانى ايضا وكل واحد منهما ينتج سالبة فثبت انه يحتمل ان يكون
الكبرى كبرى الشكل الاول والثانى الا انها اما كبرى ثانى الاول سالبة كلية او كبرى اول
الثانى سالبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية واما كبرى ثانى الثانى موجبة
كلية ان كانت المذكورة سالبة كلية واما كبرى رابع الاول سالبة كلية او كبرى ثالث الثانى
سالبة كلية ان كانت المذكورة موجبة جزئية واما كبرى رابع الثانى موجبة كلية ان كانت المذكورة
سالبة جزئية ثم اعلم ان هذا ليس على اطلاقه بل انما يكون كذلك لو كانت المذكورة
وهى الصغرى موجبة واما لو كانت سالبة فلا احتمال لكون الكبرى كبرى الاول بل يتعين
ح ان تكون كبرى الثانى فقط لان ايجاب الصغرى شرط فى الاولى فالاولى ان يقيد بقوله لو كانت
المقدمة المذكورة موجبة ثم انه رحمه الله لو قال ويحتمل ان يكون كبرى الشكلين اى الاول
والثانى لو كانا سلبا او قال فان كان المط ايجابا فيكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الاول
فقط لكان اولى وان كان ذلك الموضوع محمولا فيها اى المقدمة المذكورة التى هى الصغرى
وكذا ان كان ذلك المقدم تاليا فيها فيكون الحد الاوسط موضوعا او مقدما فيها فيحتمل
ان يكون الكبرى المطوية مطلقا كبرى الشكل الثالث والرابع سواء كان المط ايجابا او سلبا
اذ كل منهما ينتج الايجاب والسلب الا انه يجب ان لا يكون المط ح موجبة كلية لانه لا ينتج شئ منهما
اياها وبيان ما ذكره ظ الا انها ح اما كبرى ثانى ~~اول الرابع موجبة كلية او كبرى ثانية~~
موجبة جزئية او كبرى سادسه سالبة جزئية او كبرى اول الرابع موجبة كلية او كبرى ثانية
موجبة جزئية او كبرى رابعه سالبة كلية او كبرى سابعه سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة

وهي الصغرى موجبة كلية واما كبرى ثالث الثالث موجبة كلية او كبرى رابعه سالبة كلية او كبرى
خامس الرابع سالبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة جزئية واما كبرى ثالث الرابع
موجبة كلية او كبرى ثامنه موجبة جزئية اذا كانت تلك المقدمة سالبة كلية واما كبرى
سادس الرابع موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة جزئية بترتيب ضروب الاشكال
فما ذكرنا وفيما سنذكر هو الترتيب الواقع في الرسالة الشمسية ثم اعلم انه رحمه الله تعالى لو قيد
هذا الكلام بقولنا لو كانت المذكورة موجبة ولم يكن المط كليا لكان اولى لانه لو كانت
المقدمة المذكورة سالبة فلا احتمال لكونها كبرى كبرى الثالث اذ ايجاب الصغرى
فيه شرط وكذا لو كان المط كليا فلا احتمال لكونها كبرى الثالث ايضا اذ الثالث لا ينتج كلية
بل ينبغي ان تكون كبرى الرابع فقط وان كانت اي تلك المقدمة المذكورة مشتملة
لمحمول المط وكذا ان كانت مشتملة على تاليه فالكبرى مذكورة والصغرى مطوية الظاهر ان
يقيد بقولنا غالبا او بما يؤدي مؤداه لمثل ما عرفت فتفكر تنبيه هنا مثل ما عرفت في نظيره من ان مرتب
قد يقصد الترتيب من شكل لو جعل المقدمة المذكوره كبرى فيه لا ينتفي شئ من شرائطه فترتيب
بعكس ما ذكره ثم يعكس النتيجة وان امكن لما ذكره من شكل اخر لكن ذلك المحمول ايضا اي كالموضوع
المشتمل للمحمول من ان يكون محمولا في المقدمة المذكورة او موضوعا فيها وكذلك التالي للمحمول من ان
يكون تاليا في المذكورة او مقدما فيها فان كان ذلك المحمول محمولا فيها فيكون الحد الاوسط موضوعا
في الكبرى او مقدما فيها فيكون الصغرى المطوية مطلقا صغرى الشكل الثالث مطلقا لو كان الحد المذكور
موضوعا او مقدما في الصغرى ايضا اي كما كان موضوعا في الكبرى وذلك ظاهر الا انه لا يكون المط
الا جزئية لان الثالث لا ينتج كلية اصلا وان الصغرى المطوية اما صغرى اول الثالث موجبة كلية
او صغرى ثالثه موجبة جزئية اما صغرى ثانيه موجبة كلية او صغرى رابعه موجبة جزئية ان كانت
المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى خامسه موجبة كلية ان كانت تلك المقدمة موجبة جزئية
واما صغرى سادسه موجبة كلية اذا كانت تلك المقدمة سالبة جزئية ثم الانسب ان يقيد بقولنا لو كان
المقدمة المطوية موجبة والمذكورة كلية لانه لو كان سالبة فلا يكون صغرى الثالث لان ايجاب
الصغرى شرط فيه وصغرى الاول لو كان الحد المذكور محمولا او تاليا في الصغرى الاخرى

ان يقيد

ان يقيد بقولنا وكانت المقدمة المطوية موجبة والمذكورة كلية لان ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى شرط في الاول تدبر ثم ان الصغرى وهي المقدمة المطوية اما صغرى اول
الاول موجبة كلية او صغرى ثالثه موجبة جزئية ان كانت المذكورة موجبة كلية واما صغرى
ثانيه موجبة كلية او صغرى رابعه موجبة جزئية ان كانت المذكورة سالبة كلية وان كان
ذلك المحمول موضوعا فيها اي مقدمة المذكورة وكذا ان ذلك التالي مقدما فيها
فيكون الحد الاوسط محمولا او تاليا في الكبرى فيكون الصغرى المطوية مطلقا صغرى
الثاني لو كان الحد المذكور محمولا او تاليا في الصغرى ايضا اي كما كان كذلك في الكبرى
اللايق تقييده بقولنا وكانت المقدمة المذكورة كلية اذ شرط كلية الكبرى في الثاني
فنقول ان الصغرى اما صغرى اول الثاني موجبة كلية او صغرى ثالثه موجبة جزئية ان
كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى ثانيه سالبة كلية او صغرى رابعه
سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية وصغرى الرابع لو كان الحد
المذكور موضوعا او مقدما فيها اي الصغرى فنقول ان الصغرى ح اما صغرى
اول الرابع موجبة كلية او صغرى ثالثه سالبة كلية او صغرى سادسه سالبة جزئية ان كانت
المقدمة المذكورة موجبة كلية واما صغرى ثانيه موجبة كلية او صغرى ثامنه سالبة كلية ان كانت
المقدمة المذكورة موجبة جزئية كلية واما صغرى رابعه موجبة كلية او صغرى خامسه موجبة
جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى سابعه موجبة كلية ان كانت
المذكورة سالبة جزئية واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك لكن هنا التردد اي
ترديد الصغرى بين كونها صغرى الثاني وبين كونها صغرى الرابع انما يصح لو كان اي المط سلبا
لان اختلاف المقدمتين في الايجاب والسلب شرط في الشكل الثاني فلا ينتج الا السالبة وكذا شرط في الرابع
في الجملة فينتج سالبة واما لو كان المط ايجابا فينحصر اي الصغرى في الرابع لانه ينتج الايجاب
والثاني لا ينتجه بما عرفته ولما كان البيان المذكور مختصا ببيان حال الافتراني المركب
من الحمليات الصرفة الذي ذكر احدى مقدمتيه فقط مع اشتمالها على احد طرفي المط
عسى ان يقال لم يبين حال الافتراني المركب من الشرطيات فقال هذا اي حال

الذى بيناه فيما قيل من قولنا وان كانت الاول فلو تخلو الى هنا حال الاقترانى المركب من

الحمليات اى الصرفة بناء على انهم اصطلحوا على اطلاق للاقترانى المركب من الحمليات على المركب من

الحمليات الصرفة وعلى اطلاق الاقترانى المركب من الشرطيات على ما لا يتركب من تلك الحمليات

الصرفة مع ان حال المبين ليس الا حال المركب من الصرفة تامل لعل وجه ان يقال هذا

الكلام مناف لقوله السابق وا لافركب من قياسين اقترانى مركبة من الشرطيات الى اخره فقوله فتدبر

اشارة الى جوابه بان المشار اليه بهذا الحال المبين فيما هو من قوله وان كان الاول الى

هنا من اول الرسالة الى هنا كما اشرنا اليه انفا ويحتمل ان يكون بالعكس الاول اشارة اليهما

والثانى الى استخراج تفصيل الضروب كما بيناها وان يكون بالعكس ويعلم منه اى من بيان حال الا

قترانى المذكور يعنى يعلم بالمقايسة عليه حال الاقترانى المركب من الشرطيات اى الغير المركب

من الحمليات الصرفة لما قررنا انفا ولا يخفى انه لا يعلم حال كل قسم من الاقترانى المركب

من الشرطيات بالمقايسة عليه بل انما يعلم حال القسم الذى هو المركب من المتصلتين

وكذا بيناه بالمقايسة واما احوال الاقسام الباقية الاربعة هى المركب من

المنفصلتين فالمركب من متصلة ومنفصلة والمركب من متصلة وحملية والمركب

من منفصلة ومن حملية فلا يعلم منه بل لا بد فى بيان حال كل منها من تفصيل هنا ولو كان

للمقام سعة جيناه وينبغى اى يجب ان يعلم ههنا اى فى مقام بيان القياس انه كما يكون

لكل شكل من الاشكال الاربعة قياسا متعارفا وهو الذى يكون للحد الاوسط جزءا تاما

فى صغريه وكبريه كذلك يكون لكل قياس غير متعارف وهو القياس الذى لا يكون الحد اوسط

فيه كذلك بل يكون فى احديهما جزءا تاما وفى الاخرى متعلقا لجزء غير مكرر واما وجه تسميته

فيعلم من نظيره فتامل جيدا واما غير متعارف الشكل الاول فهو ان يكون يعنى بان يكون القياس

ليس المذكور ولذا الكلام فى نظائره متعلق محمول الصغرى والمراد بالتعلق هنا هو الارتباط لا

التعلق النحوى فلا يرد ما يتوهم من ان هذا التعريف ينتقض لعدم شموله لما يكون فيه قيد

محمول الصغرى لا بطريق المجرورية بالجار موضوعا فى الكبرى ومن ان متعلق هو الجار

والمجرور وههنا ليسا المجرور فقط فلا يتكرر الحد الاوسط وكذا الكلام فى نظائره موضوعا

في الكبرى

فى الكبرى بشرط ان يكون محمول الصغرى مخالفا فى المعنى لمحمول الكبرى خرج بقوله متعلق

محموله كل من المتعارفات وكل من الغير المتعارفات سوى غير متعارف الاول وكل

من اقيسة المساوات سوى الاول وبقوله بشرط ان يكون اه مساواته كما سيصرح به

وكذا الكلام فى نظائره مثلا امساو لب وب مساو لج فيكون النتيجة امساو لج كقولنا كل انسان

بعض الحيوان وكل حيوان جسم فكل انسان بعض الجسم علم ان هذا التعريف لغير متعارف

الاول تعريف لافراده الواقعة فى الكلام غالبا فلا يرد انه لا يتناول غير متعارف الذى كان

بعكس ما ذكره فى التعريف وكذا الكلام فى الثلاثة الباقية لا يقال منشاء هذا القول كون الا

الاوسط متعلقا فى قياس المساوات ايضا هذا عين صورة قياس المساوات وهو ما يتركب من

قضيتين متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى كما قالوا وسمى قياس المساوات باعتبار الفرد

المعتبر فيه المساوات الا نقول هذا القول عفو لضم العين المعجمة مصدر اى ناش عن الغفلة

او بفتحها اى مغفول فيه عن قولنا بشرط ان يكون محمول الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى ولا

يشترط قياس المساوات بهذا الشرط بل اشتراط بخلاف ذلك لانه فلو قلنا فى الصورة المذكورة

امساو لب وب مساو لج كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك يكون اى يصير

الصورة المذكورة اى بسبب تبديل محمول الكبرى المحمول الى محمول الصغرى صورة قياس

المساوات فيصور المقدمة الاجنبية والمراد بالاجنبية ان يكون لازمة له لان لا يكون شىء فا

اعتبر فيه معتبرا جزءا كما يتوهم لانها قضية موضوعها محمول قضية لازمة له لذاته ومحمولها

محمول المط كما اشار اليه فى الحاشية حيث قال وهى ان كل مساو للمساوى للشىء مساو لذلك الشىء

يعنى مثلا والا فليست تلك المقدمة ما ذكره فى جميع المواد ولا يخفى ان ذلك الموضوع معتبر فى

قياس المساوات التى لا بد منها فى قياس المساوات الى فى انتاجه يعنى لا ينتج قياس المساوات لذاته بل انما

ينتج بواسطتها فان صدقت كلية ينتج والا فلا كذا قرروا واتفقوا عليه لكن لى هنا شبهة وهى

انه ان اريد ان قياس المساوات لا ينتج نتيجة اصلا فبطلانه ظاهر لانه كل من مواده يستلزم

قولا مغايرا له باسقاط الحد الاوسط وهو صادق واللازم استلزام الصادق

الكاذب وان كانت تلك المادة فما عدوها من المواد لا ينتج اصلا كقولنا الواحد

نصف الاثنين والاثنين نصف الاربعة فانه ينتج لذاته الواحد نصف نصف الاربعة
وان اريد انه لا ينتج لذاته مطلوبا اصليا فهو مسلم لكن ح في قولهم بل انما ينتج بواسطة
مقدمة اجنبية بحث اذ لا يكفي في انتاجه اياه تلك المقدمة بل لا بد فيه من ضم قياس اخر
اليه هو مركب من تلك المقدمة كبرى ومن نتيجة الاولى صغرى كما اذا قلنا في الصورة
المذكورة في المتن كل امساو لمساوي ج فهو مساو لج على انه لا فرق بين قياس المساوات
وبين قياس جعل جزء قياس من الاقيسة المركبة في الانتاج لذاته ولكون افراد القياس وعدمه
وهو ظاهر مما قررنا مع انهم صرحوا بان قياس المساوات خارج عن القياس وعدمه
وقول المعرف لذاتها في تعريفه بانه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول
آخر احترازا عنه ولم يتعرضوا الغير من الاقيسة المجهولة جزءا بل عدوه من افراد القياس بخلاف
غير المتعارف يعني لا يجب المقدمة الاجنبية في القياس الغير المتعارف فلا يرد ان الغير
المتعارف قد ينتج بواسطة المقدمة الاجنبية كقولنا في الاستدلال على ان افراد متحد مع
افراد ج ا مساو لب و ب مساو لج فانه ينتج المط بواسطة قولنا كل مساو للشئ متحد مع
مع افراده افراد ذلك الشئ لان نفي الوجوب لا ينافيه فتدبر كما لا يخفى على المتتبع دفع لما عسى ان يقال
من ان الفرق المذكورة بان اتحاد المحمولين لازم في قياس المساوات وعدمه لازم في غير المتعارف
غير معتبر بل اصطلاح جديد لعدم وقوعه في كلامهم كما سلك اليه بعض القاصرين ويؤيد
هذا الفرق ما قال برهان الدين في حاشية الفنارية ان قياس المساوات ما يكون فيه المساوات
محمولا مرتين وان قياس المساوات قياس كان الشئ الواحد محمولا على الشيئين وثابتا لهما امرا ان يكون
ذلك الواحد هو المساوات والمباينة او غيرهما هذا واما غير متعارف الشكل الثاني فهو ان يكون
متعلق محمول الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط المذكور يعني بشرط مثل الشرط المذكور ولان الشرط
المعتبر فيه هو ان يكون محمول الصغرى مخالفا لموضوع الكبرى ومن المعلوم ضرورة انه ليس هو الشرط
المذكور بعينه ولقائل ان يقول ان قياس المساوات يرتب من هذا الشكل ايضا لكن تعريفهم اياه
بانه مختص بالشكل الاول على ما عرفوه به فلا حاجة الى هذا القيد ويمكن ان يجاب عنه بان
قياس المساوات يرتب من هذا الشكل ايضا لكن تعريفهم اياه مبني اما على ان تعريفه لما هو

متحد

افراده

مساو ج فانه ينتج

الشئ الواحد

بيان الحد

كثير

كثير الوقوع او على ان الشكل الاول معيار فيشتمل الى البقية لارتداده اليه وكذا الكلام
في نظيره من الجانبين مثلا ا مساو لب و ج ليس ب فيكون النتيجة ليس ا مساو لج
كقولنا الانسان مساو للناطق والفرس ليس بناطق فليس الانسان بمساو للفرس هذا
اي الغير المتعارف من الثاني مثل الغير المتعارف الاول وهو غير متعارف الشكل الاول
فيكون الاولية صفة القياس ويجوز ان يكون صفة الشكل بتقدير المضاف اي مثل غير متعارف
الشكل الاول كثير الوقوع في الكلام اي في كلام القوم كما لا يخفى على المتتبع الحاذق
في الترتيب وان كان كل منهما غير متعارف واما غير متعارف الشكل الثاني فهو ان يكون
متعلق موضوع الصغرى موضوعا في الكبرى بالشرط المذكور اي بشرط مثل شرط
المذكور وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى ايضا اي كما في الثاني والاول
مثلا كل ا مساو لب او كل ب ج فيكون النتيجة لبعض ا مساو لج ان قام لازم النتيجة
مقامها والا فالنتيجة بعض المساوي لج الا ما ذكره ومثاله قولنا كل افراد الانسان ناطق
وكل انسان حيوان فبعض افراد الحيوان ناطق واما غير متعارف الشكل الرابع فهو ان
يكون متعلق موضوع الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط المذكور ايضا وهو ان يكون موضوع
الصغرى مخالفا لموضوع الكبرى مثلا كل ا مساو لب وكل ج ب فيكون النتيجة بعض ا مساو
لج فيه ما مر من المسامحة مثاله قولنا كل افراد الانسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض افراد
الناطق حيوان الى ان لم نعثر من العثر بالعين المهملة والثاء المثلثة بمعنى الاطلاع على
وقوع الثالث في الكلام وان عثرنا بان الوصلية على وقوع الرابع في الكلام قليلا الاولى ان
يقال لكن عثرنا على وقوع الرابع في الكلام قليلا وان لم نعثر على وقوع الثالث فيه ليكون
مطابقا لما قرره في العربية فانهم قرروا ان ان ولو الوصليتين انما يستعملان فيما
ان كان نقيض مدخولهما اولى بحكم قبلهما وهو الجزاء وهنا ليس كذلك كما لا يخفى ولعله
ولذا قال في الحاشية فيه تامل من حيث العربية والشروط المعتبرة والضروب الواقعة
في المتعارف جارية في غير المتعارف اعلم ان القياس الغير المتعارف الواقع في كلامهم
لا يتركب كثير منه من المحصورات بل انما يتركب من الشخصيات او من الطبيعيات كما كان قياس

كذلك و قد يتركب منها لكن ينتج في بعض ضروب الاشكال انتاجًا كليًا و في بعضها
لا ينتج كليًا كما في الشكل الثاني كقولنا كل مؤمن شريف بالنسبة الى الكافر ولا شئ من
الحمار بكافر فانه لا ينتج كلية جزئية وغير ذلك هذا لا يخفى على المتتبع المتأمل الناقب
وان خفي على المحجوب البليد ولذلك لم يتعرضوه وان وقع في كلامهم احيانا و
لعل رحمة الله عليه ما قررناه قال تامل وهذا المقام فانه من مزالق الاقدام و
والحمد لله الذي يسر لنا الختم والاتمام والصلوة على حبيبه الذي
اصطفاه رحمة لنا من بين الانام وعلى اله
وصحبه الراشدين الكرام اقول تم
الرسالة بعون الله تعالى ولطفه
واحسانه والصلوة
على نبيه عليه السلام
بعون الملك
المنان
م

مقدمتيه صح

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان القياس اما ان يذكر كلا مقدمتيه او يطوي احدى مقدمتيه فقط
وان كان الاول فالامر ظاهر وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون مقدمة
المذكورة مشتملة لاحد طرفي المط او لا وان كان الثاني فالظ انه استثنائي مفرد
لو انتج المط بسيطًا والا فمركب من قياسين احدهما قياس اقتراني مركب من الشرطيات
وثانيهما استثنائي مقدمة الشرطية نتيجة ذلك القياس الاقتراني المركب من الشرطيات
وان كان الاول فلا تخلو اما ان تكون مشتملة لموضوع المط او محموله فان كانت مشتملة
لموضوع المطلوب فالمذكورة صغرى والكبرى مطوية لكن ذلك الموضوع لا يخ من
ان يكون موضوعًا في تلك المقدمة المذكورة التي هي الصغرى او محمولا فيها فان كان
موضوعًا فيها فيكون الحد الاوسط محمولا في الصغرى ح فيكون الكبرى المطوية كبرى
الشكل الاول فقط لو كان المط ايجابًا وان كان سلبا فيحتمل ان يكون الكبرى المطوية كبرى
الشكلين اي الاول والثاني وان كان محمولا فيكون الحد الاوسط ح موضوعا في الصغرى فيحتمل
ان يكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الثالث والرابع وان كانت مشتملة لمحمول المط
فالكبرى مذكورة او الموضوعها والصغرى مطوية لكن ذلك المحمول ايضا لا يخلوا
من ان يكون محمولا في تلك المقدمة المذكورة او موضوعا فيها فان كان محمولا فيها فيكون
الحد الاوسط موضوعًا في الكبرى ويكون الصغرى المطوية صغرى الثالث لو كان الحد
المذكور موضوعا في الصغرى ايضا وصغرى الاول لو كان الحد المذكور محمولا في الصغرى
وان كان موضوعا فيها فيكون الحد الاوسط محمولا في الكبرى ويكون الصغرى المطوية
صغرى الثاني لو كان الحد المذكور محمولا في الصغرى ايضا وصغرى الرابع لو كان موضوعا
فيها لكن هذا الترديد انما يصح لو كان سلبا ولو كان ايجابا فينحصر الرابع ههنا
حال الاقتراني المركب من الحمليات تامل فتدبر ويعلم منه حال الاقتراني المركب

مقدمة الشرطية في نسخة
مقدمتيه

فيها صح

من الشرطيات وينبغي ان يعلم ههنا انه كما يكون الحكم شكل من الاشكال متعارف
كذلك يكون لكل غير متعارف واما غير متعارف الاول فهو ان يكون متعلق محمول
الصغرى موضوعا في الكبرى بشرط ان يكون محمول الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى
مثلا ا مساو لب و ب ج فيكون النتيجة ا مساو ج لا يقال هذا صورة القياس
المساوات لانا نقول هذا غفول عن قولنا بشرط ان يكون محمول الصغرى مخالفا
لمحمول الكبرى فلو قلنا في الصورة المذكورة ا مساو لب و ب مساو لج يكون صورة المذكورة
القياس المساوات فيتصور المقدمة الاجنبية التي لابد منها في القياس المساوات
بخلاف غير المتعارف كما لا يخفى على المتتبع واما غير متعارف الثاني فهو ان يكون
متعلق محمول الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط المذكور مثلا ا مساو لب و ج
ليس ب تكون النتيجة ا ليس مساو لج هذا مثل الاول كثير الوقوع في الكلام و
وان كان كل منهما غير متعارف واما غير متعارف الثالث فهو ان يكون متعلق
موضوع الصغرى موضوعا في الكبرى بالشرط المذكور ايضا مثلا كل مساو لب
ا و ب ج تكون النتيجة بعض مساو ج واما غير متعارف الرابع فهو ان يكون
متعلق موضوع الصغرى محمولا في الكبرى بالشرط المذكور ايضا مثلا كل مساو ب
ا و كل ج ب تكون النتيجة بعض مساو ج لكن لم نعثر وقوع الثالث في الكلام
وان اعثر وقوع الرابع في الكلام قليلا والشروط
والضروب الواقعة في المتعارف جارية في غير
المتعارف تأمل في هذا المقام فانه
من مزالق الاقدام تمت الرسالة
الشريفة اللطيفة المرغوبة
تمت كتاب بعون
ملك الوهاب
م

شکل اولک
تعریفی حد اوسط صغراده محمول کبراده موضوع
شکل ثانینک تعریفی صغراده کبراده محمول
شکل ثالثک تعریفی صغراده کبراده موضوع
شکل رابعک تعریفی صغراده موضوع کبراده
محمول اولمقدر

شکل اولک کیفا شرط ایجاب صغری کما شرط کلیتی کبری شکل ثانینک
کیفا شرط اختلاف المقدمتین بالایجاب والسلب کما شرط کلیتی
کبری شکل ثالثک کیفا شرط ایجاب صغری کما شرط کلیتی احدی
المقدمتین شکل رابعک ایکی ضرب اولنک کیفا شرط ایجاب صغری
والکبری کما شرط کلیتی صغری ضروب ستة باقیه سنک کیفا شرط
اختلاف المقدمتین بالایجاب والسلب کما شرط کلیت احدی
المقدمتین المیم اشارة الی موجبة کلیة والسین اشارة الی سالبة
کلیة والجیم اشارة الی موجبة جزئیة والزای اشارة الی سالبة جزئیة

ضروب نتیجه اولک مم م مس س جم ج جس س
اولدی شکل ثانینک مس س سم س جس س زم س
ثالثک مم ج مس س جم ج جس س مج ج مز س
رابعک مم ج مج ج سم س مس ج جس س زم س مز س سج س